



ورقلة قاصدي مباح
كلية علوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة و تدقيق
بعنوان:

دور الأهمية النسبية في تفعيل مراحل المراجعة المحاسبية
دراسة ميدانية مؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة 2023

من إعداد: الطالبين خمقاني لحسن ، بوخطة عبد القادر
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/21.....
أمام اللجنة المتكونة من السادة:

الأستاذ(ة) / حجاج مراد (جامعة قاصدي مباح. ورقلة) رئيسا.
الأستاذ(ة) عبدالقادر دشاش (أستاذ محاضر—أ—جامعة قاصدي مباح. ورقلة) مشرفا ومقررا.
الأستاذ(ة) / كسكس مسعود (جامعة قاصدي مباح. ورقلة)
مناقشا.

السنة الجامعية 2023/2022

ورقلة قاصدي مباح



كلية علوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة و تدقيق
بعنوان:

دور الأهمية النسبية في تفعيل مراحل المراجعة المحاسبية
دراسة ميدانية مؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة 2023

من إعداد: الطالبين خمقاني لحسن ، بوخطة عبد القادر
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/21
أمام اللجنة المتكونة من السادة:

الأستاذ(ة) / حجاج مراد (جامعة قاصدي مرباح. ورقلة)
رئيسا.
الأستاذ(ة) عبد القادر دشاش (أستاذ محاضر-أ-جامعة قاصدي مرباح. ورقلة) مشرفا ومقررا.
الأستاذ(ة) / كسكس مسعود (جامعة قاصدي مرباح.
ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2023/2022

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء
والمرسلين الحمد لله الذي تتم بفضل الصالحات اهدي هذا
العمل إلى

كل أفراد عائلتي فردا فردا خاصة الوالدين و الدكتور

عبد القادر دشاش

وكل من علمني حرفا انار به دربي وكل من ذكره قلبي ونسيه
قلمي إليكم جميعا.

خمقاني لحسن

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء
والمرسلين الحمد لله الذي تتم بفضل الصالحات اهدي هذا

العمل إلى

الوالدين العزيزين الذين كنا سند لي طوال مسيرتي التعليمية
من بدايتها الى اللحظة بفضل الله و بفضلهما و إلى جميع
أفراد عائلتي وأهدي هذا العمل إلى الدكتور

عبد القادر دشاش

وكل من علمني حرفا انار به دربي وكل من ذكره قلبي ونسيه
قلمي إليكم جميعا.

بوخطة عبد القادر

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناسَ لله عز وجل أشكرُهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور عبد القادر دماش

مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذه المذكرة

و نطلب من الله عزوجل ان يمدّه بطول العمر والمزيد من

الرقى في المجال العلمي.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما

سيقدمونه لنا من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا

العمل إلا إتقاناً وجمالاً.

و نشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا،

دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من

بعيد.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الأهمية النسبية في مراحل المراجعة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية كما سعت إلى معرفة دورها في مؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة و رصد مستوى المراجعين و المحاسبين داخلها وقد تم اختيار عينة من موظفي المؤسسة من محاسبين و رؤساء مصلحة و مساعدين من أجل تحليل النتائج المتحصل عليها و مناقشة الفرضيات المطروحة

الكلمات المفتاحية :

الأهمية النسبية – المشاريع – المحافظين – أهداف المراجعة .

Abstract

This study aims to know the role of relative importance in the stages of accounting auditing in economic institutions. It also sought to know its role in the Algeria Telecom Corporation Ouargla and monitor the level of auditors and accountants within it. A sample of the organization's employees was selected from accountants, department heads and assistants in order to analyze the results. obtained and discuss the proposed hypotheses.

Key Word :

Relative importance – Projects – Conservatives – Review Objectives.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
III	شكرو وتقدير
IV	الإهداء
V	ملخص الدراسة باللغة العربية
VI	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
VII	المحتويات
8	قائمة الجداول والأشكال البيانية
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
2	المبحث الأول: الأهمية النسبية المراجعة
2	المطلب الأول: مفهوم لأهمية النسبية
5	المطلب الثاني: المفاهيم المختلفة حول المراجعة:
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة
21	المطلب الثاني: التعقيب الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية -دراسة حالة اتصالات الجزائر ورقلة -	
	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة
	المطلب الأول تقديم المؤسسة و الاطار القانوني لها
	المطلب الثاني: الدراسة الميدانية
27	المبحث الثاني الدراسة الميدانية
27	المطلب الأول الدراسة الميدانية و عينة البحث
36	المطلب الثاني: تحليل الفرضيات
40	الخاتمة
43	قائمة المراجع

/	قائمة الملاحق
---	---------------

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
29	الجدول (01) يوضح صدق الدراسة	01
30	الجدول رقم (02) ثبات العينة	02
30	الجدول رقم 03 يوضح متغير العمر مع المؤهل العلمي مع سنوات الخبرة	03
31	جدول 04 يوضح : عناصر المحور الأول الأهمية النسبية	04
33	جدول 05 يوضح : عناصر المحور الثاني : المراجعة الحسابية	05
34	جدول 06 يوضح : عناصر المحور الثالث : دور الأهمية النسبية في تفعيل عملية المراجعة	06

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
35	شكل يوضح التقسيم الإداري لمؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة للفترة	01

المقدمة

لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها بحيث يظهر هذا جليا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبته، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي وكذا وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلالها المتعاملين على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل إجراءات خاصة وهذا ما نعرفه اليوم بالتدقيق و الحسابات وهي إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما بحيث تتوفر في الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة للتدقيق) وأن تتم إجراءات التدقيق وفق قواعد التدقيق المتعارف عليها أيضا(قواعد التدقيق المتعلقة بالعمل الميداني) وأن يراعي في إعداد رأي مدقق الحسابات(تقرير مدقق الحسابات) ما جاء في قواعد التدقيق المتعارف عليها خلال إعداد تقرير مدقق الحسابات .

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها. ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، ووجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات

من أهم ما يميز هذا العصر ظهور مصطلح التنافسية كواقع لا بد منه و يحدد نجاح و استمرار أو فشل المؤسسات ، .
و لذلك أصبحت المؤسسة مجبرة على العمل الجاد و المتميز لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من الاستمرار و التقدم أو على الأقل المحافظة على موقعها في الأسواق في ظل و جود منافسين، ومن اجل هذا تضم المؤسسة هيكل تنظيمي للحسابات و المراجعة و التدقيق في أمورها الاقتصادية وف مبحثنا هذا سنحاول دراسة أحد الوقائع في المراجعة و الحسابات و الأهمية النسبية ودورها ، ليصاغ التساؤل الرئيسي للدراسة بالشكل التالي:

" ما مدى مساهمة الأهمية النسبية دور في تفعيل مراحل عملية المراجعة"

تساؤلات الدراسة

نحاول في هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي من خلاله الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية

- يعطي محافظ الحسابات أهمية كبرى لأهمية النسبية ؟
- يعطي محافظ الحسابات أهمية كبرى لعمليات المراجعة ؟
- هناك مساهمة للأهمية النسبية دور في تفعيل مراحل عملية المراجعة ؟

أهمية البحث

في الحقيقة تأتي أهمية البحث نظرا لأهمية موضوع التدقيق بالنسبة لمؤسسات الاقتصادية و كذا دور المحاسبين و المدققين في تطورها و حفظ المؤسسة ، و هناك أمور عديدة نستدرجها كتالي :

- دور الأهمية النسبية في عملية المراجعة
- إبراز دور عملية التدقيق لمؤسسة و أهميتها
- مساعدة المؤسسات و الباحثين الاقتصاديين في المستقبل بالنسبة لهذه المواضيع

أهداف الدراسة :

يتناول هذا القسم توضيح أهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية و المتمثلة في التعرف على دور المحافظين و المحاسبين أو بالأحرى المدققين في المؤسسات الشركات و الاقتصادية ، و الأهمية النظرية للموضوع من خلال مساهمة الدراسة في تقديم معطيات جديدة. كما يهتم هذا الجزء بتوضيح أهداف الدراسة .

أهداف الدراسة.

يهدف البحث بصفة عامة إلى التعرف على دور الأهمية النسبية في تفعيل عملية المراجعة و تحديد العلاقة بين هذين المتغيرين، و عموماً يمكن تلخيص أهداف الدراسة كما يلي:

- إيضاح مفهوم الأهمية النسبية و أهميته .
- دور المحافظ في المؤسسة الاقتصادية .
- محاولة الاستفادة من الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة مع قراءة تفسيرية لدالاتها بالمقارنة بالموضوع.

- إبراز دور الأهمية النسبية في تفعيل عملية المراجعة .

فرضيات البحث

1.الفرضية الرئيسية

(- ما مدى مساهمة الأهمية النسبية دور في تفعيل مراحل عملية المراجعة).

2.الفرضيات الفرعية:

- يعطي محافظ الحسابات أهمية كبرى لأهمية النسبية ؟

- يعطي محافظ الحسابات أهمية كبرى لعمليات المراجعة ؟

- ما مدى مساهمة للأهمية النسبية دور في تفعيل مراحل عملية المراجعة ؟

منهجية البحث

تم إعداد أنموذج خاص بالبحث الحالي يوضح خطة منهجية تم إتباعها وقد تم تحديد أسئلة وفرضيات البحث والمتغير المستقل والمتغيرات التابعة كما يلي:

أولاً - المتغيرات المستقلة : الأهمية النسبية .

ثانياً - المتغيرات التابعة : عملية مراجعة .

أسباب اختيار الموضوع

- أولاً نظراً لحساسية موضوع قطاع التدقيق خصوصاً من جانب خدماتها.
- محاولة تقديم مساعدة لتحسين خدمة المحافظين و المحاسبين .
- محاولة رسم مخطط أو وضع نموذج لتوجيه المدققين .

حدود الدراسة

استمرت دراسة الحالة منذ توزيع الاستبيان حتى استرجاعه ، حوالي 1 اشهر منذ 2023/3/1 إلى غاية 2023/04/1.

الحدود المكانية و البشرية

تمثلت في اتصالات الجزائر ورقلة وجميع إدارتها . و قد شملت على عينة عشوائية من الموظفين وعملاء المختلفة مناصبهم ، وقد كان عددهم حوالي 60 حيث تم توزيع الاستبيان عليهم جميعاً.

خطة البحث

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب المتعلق بالأدبيات النظرية و الدراسات السابقة من خلال عرض المفاهيم النظرية.

كما تم اعتماد منهج دراسة الحالة في تحليل نتائج الاستبيان و كذا اختبار فرضيات الدراسة المعتمدة ، كما تم الاستعانة بالأدوات الإحصائية قصد تحليل الاستبيان ، منها بعض مقاييس الإحصاء الوصفي و التي تمثلت في :

1. المتوسطات الحسابية.
2. الانحرافات المعيارية.
3. معاملات الثبات لقياس صدق و ثبات أداة الدراسة . و قد تم استخدام برنامج الإحصاء spss
قصداً استخراج النتائج و تحليلها .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

✓ المبحث الأول : الأهمية النسبية و عملية المراجعة

✓ المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول : الأهمية النسبية و عملية المراجعة

تُعرف القواعد والمفاهيم العامة التي تحكم مجال المحاسبة باسم المبادئ المحاسبية؛ فهي عبارة عن الأساس الذي تستند عليه قواعد المحاسبة القانونية بطريقة مُفصلة، بحيث يلتزم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بمبادئ المحاسبة الأساسية على اعتبارها أساس لهذا المجلس، وتتكون مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً من ثلاثة مجموعات هي: المبادئ الأساسية والتوجيهية للمحاسبة، القواعد والمعايير التفصيلية والتي يُصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية، والممارسات المقبولة بشكلٍ عام، كما وتظهر أهمية المبادئ المحاسبية من قيامها بتوحيد وتنظيم التعريفات والافتراضات والأساليب المحاسبية، مما يُسهل القيام على مقارنة الشركات ببعضها أو مقارنة الاحصائيات المالية لنفس الشركة، ومن أهم المبادئ المحاسبية الرئيسة: مبدأ الكيان الاقتصادي، مبدأ الوحدة النقدية، مبدأ الفترة الزمنية، مبدأ التكلفة، مبدأ الإفصاح الكامل، مبدأ الاستمرارية، مبدأ المطابقة، مبدأ الاعتراف بالإيرادات، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ المحافظة.¹

المطلب الأول : ماهية الأهمية النسبية

أولاً : هي مبدأ من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والذي يُنص على أنه يُمكن تجاهل المعيار المحاسبي في حال كان تأثير العنصر غير جوهريّ وذلك بهدف عدم تضليل مُستخدمي البيانات، ويتم ممارسة الحكم المهني لتحديد ما إذا كان العنصر جوهريّ أو غير جوهريّ، كما قامت لجنة الأوراق المالية والبورصة باقتراح أن العنصر الجوهري يجب أن يُشكل ما نسبته 5% من إجمالي الأصول في الميزانية العمومية، ولكن في حال قيام عنصر صغير بتغيير صافي الربح إلى خسارة صافية فإنه يُعدُّ عنصراً جوهرياً، فمفهوم المادية يختلف وفقاً لحجم الكيان على سبيل المثال: في الشركات الضخمة يُعد القيام بمعاملة بقيمة مليون دولار من الأنشطة غير الجوهرية مُقارنةً مع باقي أنشطة هذه الشركات، بينما في الشركات الصغيرة يُعد المليون عائداً لهذه الشركات وعليه فإنها تُعد من العناصر الجوهرية، وتتجلى أهمية مبدأ الأهمية النسبية عند إصدار البيانات المالية للشركة، وبالتالي فإن تحديد الأهمية النسبية للعناصر يُساهم في التقليل بشكلٍ كبيرٍ من الوقت اللازم لإصدار البيانات المالية.²

¹ د.منهل مجيد أحمد العلي الأهمية النسبية كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الموصل 2008

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الداخلية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000

-أستخدام الأهمية النسبية يتم استخدام مبدأ الأهمية النسبية للإشارة إلى الحجم النسبي والأهمية المادية للمبالغ المالية، حيث تُعد الكميات الكبيرة نسبيًا من العناصر ذات الأهمية المادية بينما يُستثنى من ذلك الكميات الصغيرة نسبيًا إلا أنه لا بُد من استخدام الحُكم المهني لتحديد الأهمية المادية، كما يُمكن تحديد الأهمية المادية للعناصر في حال تم العمل على تضليل المستثمرين سواء بحذف هذه المبالغ أو إساءة تصنيفها مما سيؤدي إلى قيام المستثمرين باتخاذ قرارات مُختلفة، مما يُؤكد على أن هذه العناصر تُعد جوهرية بينما إذا لم يتخذ المستثمرون قرارًا مُختلفًا فحينها تُعد هذه العناصر غير جوهرية، لذا يُعد مبدأ الأهمية النسبية من المبادئ المحاسبية المهمة في الشركات، وفيما يأتي سيتم توضيح أهم المعلومات عن مبدأ الأهمية النسبية .

تتجلى الأهمية النسبية من أنها من المعاملات والأرصدة والأخطاء التي تُحدث في البيانات المالية، فهي تُعد بمثابة نُقطة تحول للمعلومات المالية التي يتم استخدامها لاتخاذ القرارات المهمة للمستخدمين، حيث يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية مُتكاملة وتُقدم صورة حقيقة عن الوضع المالي للشركات، وذلك وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يُؤكد على أن المعلومات تُعد مهمة إذا كان حذفها أو حُصول خطأ فيها سيؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستثمرين وفقاً لهذه البيانات المالية، وعادةً ما يتم استخدام مبدأ الأهمية النسبية وفقاً لحجم الشركات وظروفها الخاصة وذلك كما يأتي :

استخدام مبدأ الأهمية النسبية وفق حجم الشركات: يتم استخدام مبدأ الأهمية النسبية وفق حجم الشركات، على سبيل المثال: إذا كان لدى شركة يبلغ صافي أصولها 10 ملايين دولار ديون مُستحقة بقيمة 1000 دولار فإن هذه البيانات المالية لا تُعد جوهرية، بينما إذا بلغ مقدار الديون المُستحقة مليوني دولار فإن المعلومات ستكون جوهرية مما سيؤدي لاتخاذ قرارات غير صحيحة.

استخدام مبدأ الأهمية النسبية وفق الظروف الخاصة: يتم استخدام مبدأ الأهمية النسبية وفق الظروف الخاصة التي تُمرُّ بها الشركات، على سبيل المثال: إذا قامت الشركة بالتخطيط من أجل تقليص عملياتها في أحد القطاعات الجغرافية التي كانت مصدرًا رئيسًا لها، فإن هذه المعلومات تُعد من المعلومات الجوهرية التي يجب الكشف عنها من أجل فهم طبيعة العمليات التجارية في المستقبل. لذا يُعد مبدأ الأهمية النسبية من أهم المبادئ المحاسبية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ المحاسبية الأخرى؛ كالملاءمة والموثوقية والاكتمال وذلك كما يأتي:

الملاءمة: حيث يُؤثر مبدأ الأهمية النسبية في اتخاذ المستثمرين لقراراتهم الاقتصادية والمتعلقة باحتياجاتهم. **الموثوقية:** يرتبط مبدأ الأهمية النسبية بالموثوقية في حال تم حذف أو إجراء تغيير على جزء هام من المعلومات والذي بدوره سيؤثر على اتخاذ القرارات الصحيحة، مما سيؤثر على موثوقية المعلومات. **الاكتمال:** لا بُد للمعلومات الموجودة في البيانات المالية أن تكون كاملة من جميع النواحي بحيث تُقدم نظرة حقيقة عن أعمال الشركة، وهذا ما يقوم به مبدأ الأهمية النسبية الذي يؤكد على أهمية المعلومات الجوهرية في اتخاذ القرارات الصحيحة.

ثانياً : أهمية إتباع مبدأ الأهمية النسبية : يُستخدم مبدأ الأهمية النسبية عبارة للتحقق من أهمية العناصر وتدقيق البيانات المالية والتأكد من كونها بيانات جوهرية، وذلك بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي تُستخدم في إعداد التقارير المالية، فهو من المبادئ المحاسبية التي يتم استخدامها من أجل تحديد أهمية المعلومات وخصائص المعاملات التي تقوم بها الشركات وتقوم بالإبلاغ عنها وتسجيلها وفقاً لبياناتها المالية، وفيما يأتي سيتم توضيح أهمية اتباع مبدأ الأهمية النسبية.¹

- تسهيل إعداد البيانات المالية: يتميز مبدأ الأهمية النسبية بسهولة الاستخدام في إعداد البيانات المالية، مما يعمل على تزويد المستثمرين والمساهمين بالمعلومات اللازمة من أجل مُساعدتهم في اتخاذ القرارات وحماية مصالحهم والتأكد من شمولية المعلومات التي يتم تقديمها، فمبدأ الأهمية النسبية يقوم على تحديد المعاملات والمبالغ الجوهرية وغير الجوهرية في الأعمال.
- المساعدة على اتخاذ القرارات: يُؤدي حذف المعلومات أو تجاهلها إلى اتخاذ قرارات مُختلفة وخاصةً إذا كانت هذه المعلومات جوهرية، لذا يتم استخدام مبدأ الأهمية النسبية في تحديد حجم وتفاصيل المعاملات والمعلومات الجوهرية من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة، حيث يُساعد اتباع مبدأ الأهمية النسبية في قياس مدى ملاءمة البيانات المالية.

العوامل المختلفة التي تؤثر في تحديد التقدير الاولي للاهمية النسبية

- 1- حجم أعمال المنشأة مقاساً بإجمالي الإيرادات أو الأصول أو صافي الدخل يؤثر في هذا التحديد طردياً وذلك لأن الأهمية النسبية مفهوم نسبي ولي مطلق .

¹ نفس المرجع سابق ذكره

- 2- الأساليب المستخدمة لتحديد المقدار الذي يعتبر هاماً والتي قد تكون
- 1-2 : صافي الدخل قبل الضريبة للسنة الجارية فمثلاً إذا كان مقدار التحريف يزيد عن 10% من هذا الأساس يعتبر تحريف هاماً وإذا قل عن 5% يعتبر تحريفاً غير هاماً وإذا كان بين 5% و 10% فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التقدير الشخصي لتحديد أهميته .
- 2-2 : متوسط الدخل قبل الضريبة عن مدة ثلاث سنوات سابقة للسنة الجارية وينتج هذا الأساس إذا كان صافي الدخل قبل الضرائب للسنة الجارية صغيراً أو كبيراً جداً بخلاف المعتاد .
- 3-2 : إجمالي الأصول أو إجمالي الأصول المتداولة أو الثابتة ويلاحظ أن النسب مع هذا الأساس تكون بين 3% إلى 6% وتعتبر هذه النسبة قواعد مشتقة من الممارسة العملية .
- 3-3 : هناك مجموعة أخيرة من العوامل النوعية (خلاف ما سبق من عوامل كمية) فعلي سبيل المثال يكون التحريف هاماً مؤثر بغض النظر عن مقداره إذا : -
- 1-3 : تعلق التحريف بغش وليس بخطأ غير متعمد .
- 2-3 : إذا أرت التحريف إلى تغيير إتجاه الأرباح من تصاعدي إلى تحقيق خسارة والعكس .
- تقدير مقدار التحريف الكلي

حيث ان المراجع يستخدم اسلوب العينات بدلا من أسلوب الفحص الشامل فإن الاخطأ المكتشفة في العينة

1

مستخدم التقدير التحريف الكلي في المجتمع وذلك وفقاً للمعادلة الآتية :

صافي التحريف في العينة ÷ القيمة الدفترية للعينة

المطلب الثاني : المفاهيم المختلفة حول المراجعة:

أولاً : معنى كلمة المراجعة لغوياً هو التأكد من صحة أي عمل من الأعمال بفحصه وإعادة دراسته . لكن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبية والمالية يسمى عادة باسم المراجعة، في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم. وهي مراجعة الحسابات والفن الذي تستخدمه في أداء مهمتها.²

¹ منهل مجيد أحمد العلي، دور الأهمية النسبية في عمل مراقب الحسابات مجلة تنمية الرافدين العدد ٧١ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، 2003

² عودة أحمد سليمان، العوامل المؤثرة في اختبار عمليات التدقيق في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير محاسبة، جامعة آل البيت، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2009

تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية. المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

ثانياً: التطور التاريخي للمراجعة: تشتق كلمة المراجعة أو التدقيق Auditing من التعبير اللاتيني Audire وتعني الاستماع، حيث كان المدقق يستمع في جلسة الاستماع العامة والتي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المكتسبة.¹

بدأت مهنة المحاسبة والتدقيق في صورة جهود فردية للقيام ببعض العمليات بحيث لم يبرز تدقيق الحسابات إلا بعد ظهور المحاسبة لأنهما عمليتان مترابطتان لا بد من وجودهما معاً، في أي نشاط ويسجل التاريخ فضل السبق لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق لمصر حيث كان الموظفون العموميين فيها يحتفظون بسجلات لمراقبة الإيرادات وتدير الأموال . وأن حكومتي مصر واليونان كانتا تستعينان بخدمات المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة فكان المدقق في اليونان يستمع القيود المثبتة للدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها.

وأدى ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر إلى سهولة و تبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق، ويبين التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات أن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسيا (شمال إيطاليا) سنة 1581م وكان على من يرغب مزاول مهنة المحاسبة والتدقيق أن ينضم إلى عضوية هذه الجمعية وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1969م شرطاً من شروط مزاول مهنة التدقيق .

ثالثاً: أهمية المراجعة وأهدافها

أهمية المراجعة: إن ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أحدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفي مجالات الحياة بصفة عامة ، فتحول المصنع الصغير إلى مؤسسة كبيرة ذات

¹ ملونة المحاسب الأول - جميع الحقوق محفوظة ويسمح النقل بشرط ذكر المصدر. يتم التشغيل بواسطة

نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة فتعددت أشكال المؤسسات من الناحية القانونية وكذلك من ناحية النشاط فظهرت المؤسسات ذات الامتداد الإقليمي والوطني وتبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات فكان لابد من إحالة الأمر لذوي الاختصاص من مسيرين وماليين واستلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين ، وهو ما يفترض أن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المؤسسة هنا بدأت تتجلى أهمية المراجعة داخل المؤسسات سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المؤسسة ومراجعة داخلية تتم بواسطة أفراد من داخل المؤسسة ، فأصبح المراجع بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

ان المراجعة أصبح لها كيان ملموس ووجود ظاهر للعيان وأصبح لها خطورتها وأهميتها في الميدان الاقتصادي ويرجع السبب في أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحديد الغاية، هدفها خدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية ويعتمدون عليها في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية، ومن هؤلاء الأشخاص والمؤسسات التي يهتمها عمل المراجع نجد المديرين الذين يعتمدون اعتماداً جلياً وكلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.

أهداف المراجعة: هناك نوعين من الأهداف: أهداف تقليدية، وأخرى حديثة أو متطورة:

(1) الأهداف التقليدية: بدورها تنفرع إلى:¹

(أ) أهداف رئيسية :

— التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها .

— إبداء رأي في محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

(ب) أهداف فرعية:

. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.

. تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

¹ سهام زهار ، المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية دورة مبيعات زبائن، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2013.

- . اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضراً أو مستقبلاً.
- . طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- . معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- . تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

(2) الأهداف الحديثة المتطورة: وتتمثل في الآتي:

- . مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- . تقييم نتائج الأعمال وفقاً للنتائج المرسومة.
- . تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- . تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- . التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الخطأ أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية.
- . التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير.
- . دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

من خلال هذه الأهداف العامة للمراجعة يمكن استخراج أهداف عملية وميدانية نذكر منها:¹

أولاً: الشمولية:

¹ . اعمر ستي أحمد، المراجعة الداخلية دورها ومدى نجاعتها في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، فرع مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2008

قصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوفات المالية أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقييدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبياً، لذلك عدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.

ثانياً: الوجود :

هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود مالي ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية في المؤسسة (استثمارات، مخزونات) لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى (الديون . النفقات، الإيرادات) يتأكد المراجع أيضاً من وجودها أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقاً أو ديوناً أو إيرادات أو نفقات وهمية.

ثالثاً : الملكية:

نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة فعلاً أي هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج للأصول عناصر ليست ملكاً للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضاً ، تعتبر كل الحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالإلتزامات خارج الميزانية والتي لا بد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها، حيث لا يحق للمؤسسة تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المراجع التأكد من صحة الملكية لها وذلك بوجود مستند قانوني.

رابعاً : التقييم:

معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تمت قد تم تقييمها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.

خامساً : التسجيل المحاسبي :

المقصود بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبعتماد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى، ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت في الدفاتر المحاسبية .

الطوائف المختلفة التي تخدمها مهنة المراجعة:

إن الخطوة النهائية لعملية المراجعة هي تقديم تقرير مفصل الى أصحاب المشروع والعديد من الطوائف على النحو التالي:¹

1/ أصحاب المشروع:

دائماً ما يحتاج أصحاب المشروع إلى جهة محايدة تقوم من خارج المنشأة بمراجعة حساباتها وقوائمها المالية وإبداء رأيها الفني المحايد المستقل وذلك ليطمئن صاحب المشروع على سير العمل بداخله.

2/ إدارة المشروع:

يعتبر المراجع الخارجي المستقل خير من يقيم الإدارة ويؤكد حسن إدارتها .

3/ طائفة المستثمرون:

وهي أكثر الطوائف التي تهتم بتقرير المراجع في نشاط المشروع ومدى ماحققته من نتائج قراراتها الاستثمارية.

4/ البنوك التجارية المتخصصة:

ان البنوك يجب أن تدرس جميع تقارير المراجعين ليتوفر لديها مرجعاً سليماً عن موقف المنشآت ومراكزها المالية قبل منحها القروض.

5/ الهيئات الحكومية:

من أكثر الجهات الحكومية اهتماماً بالحسابات المراجعة والمعتمدة من المراجع القانوني ديوان الضرائب.

6/ الدائنون:

هم الفئة التي تمد المشروع بالمواد الخام فكلما كانت المنشأة محققة لأرباح كلما ضمن هؤلاء تحصيل مستحقاتهم لذلك يهتم كثيراً تقرير المراجع عن تلك المنشأة.

¹ نفس المرجع سابق ذكره

7/ الهيئات النقايبية:

وهى من الفئات التى تهتم بتقرير المراجع فكلما كانت المنشأة ناجحة ومحققة للأرباح كلما ضمنت هذه الفئة الإستقرار لأفرادها وعدم التشرذ.

أنواع المراجعة : إن اختلاف أحجام المنشآت وتباين نشاطها وتعدد أشكالها القانونية وتنوع المهمة التى يكلف بها المراجع، كل هذا يجعل المراجعة تختلف باختلاف النواحي والزوايا التى ينظر إليها منها.

وللتعرف على أنواع المراجعة فإننا سوف نستخدم الأسس التالية فى التبويب:

المراجعة من حيث التكاليف بها.

المراجعة من حيث الإلزام.

المراجعة من حيث زمن تنفيذها.

المراجعة من حيث الجهة التى تقوم بها.

أنواع أخرى للمراجعة.

أولاً: المراجعة من حيث التكاليف بها:

تختلف المراجعة باختلاف المهمة التى يكلف بها المراجع. وتنقسم المراجعة من حيث التكاليف بها إلى نوعين:

1. مراجعة عمومية

2. مراجعة جزئية

أ- المراجعة العمومية:

يقصد بها تكاليف المراجع بفحص جميع عمليات المنشأة ومختلف دفاثرها فحصاً مستندياً و محاسبياً والتحقق من أن حساب الأرباح والخسائر يظهر بوضوح نتيجة أعمال المنشأة فى الفترة موضوع الفحص، وأن الميزانية العمومية تمثل المركز المالى للمنشأة تمثيلاً صحيحاً على ضوء ما حصل عليه المراجع من إيضاحات وبيانات.

يكون المراجع مسؤولاً في المراجعة العمومية عما يصيب المنشأة من خسارة نتيجة تهاونه في أداء عمله.

ب- المراجعة الجزئية:

يقصد بها المراجعة الخاصة التي يكلف فيها المراجع بفحص الدفاتر والسجلات والحسابات فحصاً مستندياً ومحاسبياً لغرض خاص معين ومحدد بمعرفة الموكل.

مثال ذلك تكليف مراجع فحص دفاتر حسابات المنشأة لتحديد الخسائر التي لحقت بالمنشأة نتيجة حريق وذلك لمطالبة شركة التأمين بها. أو تكليف مجموعة من المالىين لمراجع بفحص حسابات شركة مساهمة لغرض شرائها لتحديد قيمة السهم السوقية. أو تكليف صاحب المنشأة لمراجع بفحص عمليات الخزينة بغرض تحديد المبالغ التي اختلسها الصراف.

تكون المراجعة الجزئية بناء على تكليف صاحب المنشأة أو غيره ممن يرتبطون بها بعد موافقة صاحب المنشأة. وتقتصر المراجعة في هذه الحالة على هذا الغرض الخاص المعين كما تقتصر أيضاً مسؤولية المراجع على مراجعة هذه الناحية فقط. ويجب على المراجع في هذه الحالة منعاً لمسؤوليته مستقبلاً أن يحصل من موكله على بيان كتابي يحدد فيه مهمته تحديداً دقيقاً.¹

ثانياً: المراجعة من حيث الإلزام:

تقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

1. مراجعة إلزامية

2. مراجعة اختيارية

أ- المراجعة الإلزامية:

هي المراجعة التي يُجتم القانون القيام بها، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم الختامية له. ومن أمثلة المراجعة الإلزامية مراجعة حسابات الشركات المساهمة.

¹ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010

تتميز المراجعة الإلزامية بوجود عنصر الجبر والإلزام ومن ثم يمكن الجزاء على المخالفين لأحكامها وكذلك يجب أن تتم المراجعة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها وعلى المراجع أن يتحقق من أن عملية تعيينه لم تتم بمخالفة الأحكام القانونية.

في ضوء هذه المراجعة فإن المراجع يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية كما أنه لا يجب أن توضع أية قيود أو حدود على المراجع أثناء تأديته لواجباته حتى ولو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة في صورة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للمساهمين، تعتبر مثل هذه القيود كأنها لم تكن في مواجهة المراجع الذي يعتبر مسؤول إذا ما رضخ لهذه القيود.¹

ب- المراجعة الاختيارية:

هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يُجتم القيام بها، ففي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص ، قد يتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع واعتماد قوائمته المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد. وفي حالة المنشآت الفردية نلاحظ أن وجود المراجع الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم للجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب.

ثالثاً: المراجعة من حيث زمن تنفيذها:

تقسم المراجعة من حيث زمن تنفيذها إلى نوعين :

1. مراجعة نهائية

2. مراجعة مستمرة

أ- المراجعة النهائية:

¹ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010

هي التي يبدؤها المراجع عقب انتهاء المنشأة من قفل حساباتها وعمل ميزان المراجعة وإعداد الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية. وفي المراجعة النهائية لا يبدأ المراجع عمله إلا بعد أن تنتهي إدارة حسابات المنشأة نهائياً من عملها.

مزايا المراجعة النهائية:

- إن بدء المراجعة بعد توازن الميزانية هي نقطة ابتداء طيبة تدل غالباً على صحة القيود المحاسبية.
- إن المراجعة بعد قفل الدفاتر تمكن المراجع من أن ينجز عمله وهو في مأمن من عدم قيام الموظفين بالتلاعب، الأمر الذي لا يتوفر فيما لو كانت الدفاتر مفتوحة لاستقبال عمليات جديدة.

عيوب المراجعة النهائية:

تحتاج المراجعة النهائية إلى وقت طويل لإتمامها وبصفة خاصة في المنشآت الكبيرة مما قد يؤدي إلى ضيق المواعيد المقررة لتقديم الحسابات الختامية والميزانية العمومية لمصلحة الضرائب أو إلى الجمعية العمومية للمساهمين وذلك لضيق الفترة التي يتعين على المراجع إتمام عمله فيها.

ب- المراجعة المستمرة:

هي التي يبدؤها المراجع بعد أن تكون إدارة الحسابات قد انتهت من إثبات جزء من عمليات السنة في الدفاتر. وتستمر المراجعة جنباً إلى جنب مع الإثبات في الدفاتر إلى نهاية السنة المالية حيث يتم المراجع عمله بمراجعة الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

ليس من الضروري لكي توصف المراجعة بأنها مستمرة استمرار المراجعة طيلة العام وتردد المراجع على المنشأة كل أيام السنة، فقد يتردد المراجع بين الحين والآخر كل ثلاثة أو كل أربعة شهور مثلاً، لمراجعة ما سبق أن تم تسجيله في الدفاتر، ومع ذلك توصف المراجعة بأنها مستمرة.

مزايا المراجعة المستمرة:

- إن اتساع الوقت أمام المراجع وكثرة تردده على المنشأة يساعد المراجع من التعمق في المراجعة وتفهم جميع نواحي العمل والتوسع في التنقيب والبحث والفحص.

- تساعد المراجعة المستمرة من اكتشاف الأخطاء والغش إن وجد، بعد حدوثهما بفترة قصيرة ، وعندئذ يمكن إصلاح الخطأ بسهولة لتوافر ظروفه، كما إن المنشأة تستطيع أن تتخلص من الموظفين غير الأكفاء، وأن تضع حد للاختلاس، وأن تستخلص حقوقها من المختلسين في وقت مبكر، وهذا لا يتوافر في المراجعة النهائية إذ أن الخطأ والغش لا يمكن اكتشافهما إلا بعد نهاية السنة المالية.

- إن تردد المراجع على المؤسسة في فترات قصيرة واحتمال حضوره المنشأة في أي وقت خلال السنة له أثر نفسي كبير على الموظفين إذ يدعوهم إلى اليقظة وأداء عملهم أول بأول بدون تأخير حتى لا يتهموا بالإهمال، كما قد يمنعهم من التورط في ارتكاب الغش خشية اكتشاف أمرهم.

عيوب المراجعة المستمرة:

- لما كانت المراجعة المستمرة تجري جنباً إلى جنب مع التقييد في الدفاتر، فإن هذا قد يعطل وقت موظفي حسابات المنشأة كما وقد يعطل أيضاً وقت المراجع حيث أن الدفاتر التي يشتغل بها موظفوا الحسابات هي نفسها الدفاتر التي يطلب مراجعتها. ويمكن تلافي هذا بإيجاد جو من التفاهم الودي بين فريق موظفي الحسابات وفريق مكتب المراجع الأمر الذي يدعوهم إلى تقسيم العمل بين الطرفين بصورة لا تعطل أحدهما.

- يُخشى أن يعتمد موظفي الحسابات إلى تغيير الأرقام في الدفاتر والمستندات بعد اعتماد المراجع لها.

- تردد المراجع ومعاونوه بصورة منتظمة ومتكررة على المنشأة قد يؤدي إلى قيام صداقات وعلاقات شخصية بين القائمين بعملية المراجعة والخاضعين لها مما يؤثر على حياد واستقلال المراجع عند إبداء الرأي.

رابعاً: المراجعة من حيث الجهة التي تقوم به:

تقسم المراجعة من حيث الجهة التي تقوم بها إلى نوعين :

✓ مراجعة خارجية

✓ مراجعة داخلية

أ- المراجعة الخارجية:

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المنشأة .

ب- المراجعة الداخلية:

هي المراجعة التي تتم بواسطة موظف من داخل المنشأة أو الشركة حيث يكون تابع لإدارة المنشأة أو الشركة .

خامساً: أنواع أخرى للمراجعة:

المراجعة الآلية (الإلكترونية):

هي المراجعة التي تتم بواسطة الحاسوب ويستطيع المراجع من خلالها التأكد من مدى كفاية استخدام الحاسوب ومساهمته في حماية أصول المنشأة وتأكيد سلامة بياناتها وفعاليتها إنجاز أهدافها وكفاءة استخدام مواردها ، ويجب على المراجع أن يكون على دراية كافية بالأنظمة والأجهزة المستخدمة في معالجة البيانات المحاسبية آلياً.

المراجعة الاجتماعية:

هي المراجعة التي تهدف إلى تحديد دور المراجع في تقييم مدى الأثر الذي تخلفه المنشأة محل المراجعة في المجتمع المحيط بها. وهل يوجد أضرار تسببت المنشأة في حدوثها أم لا. أم هل هناك منافع أسهمت هذه المنشأة في إيجادها وتوفيرها للمجتمع المحيط بها .

المراجعة الاقتصادية:

تمثل في مراجعة الخطط الاقتصادية الشاملة العامة والخاصة الكلية والجزئية على مختلف مراحلها وجوانبها المالية والإدارية والتشغيلية... الخ.

الفرق بين المحاسبة والمراجعة:

من خلال المفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية يمكن إيجاز العمل المحاسبي في الآتي:

1- تحليل وتصنيف المستندات

2- تسجيل العمليات

3- تبويب العمليات التي تم تسجيلها في دفاتر القيد

4- الترحيل إلى دفتر الأستاذ

5- إعداد ميزان المراجعة

6- إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي

إن قمة ما يصل إليه المحاسب هو إعداد قائمة المركز المالي. وتعتبر هذه النقطة بمثابة نهاية عمله وفي نفس الوقت هي بداية عمل المراجع والذي يقوم بفحص هذه القوائم للتأكد من صحتها وذلك من واقع الدفاتر والمستندات المؤيدة لها ومن ثم إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة البيانات الواردة بهذه القوائم، ومن خلال هذه المقارنة يتضح لنا الآتي:

1- المراجع يبدأ عمله بعد أن يفرغ المحاسب من إعداد القوائم المالية.

2- المحاسبة علم انشائي يبدأ بكثير من العمليات وينتهي بقوائم مالية والمراجعة علم تحليلي يبدأ بالقوائم المالية ليتأكد من صحة الأرقام الواردة بها.

3- المحاسب موظف تابع للمنشأة أما المراجع فهو شخص مستقل لا يخضع لسلطات المنشأة.

نخلص من هذه المقارنة إلى أن المحاسبة والمراجعة لا يمكن أن ينفصلا عن بعضهما البعض.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

1. دراسة تغريد سالم الليلة استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية

2008

و التي جاءت طرح مشكلة البحث كالاتي:

١ . لا بد من استخدام الأهمية النسبية في التدقيق على ضوء قواعد التدقيق الدولية، لأن ذلك يؤدي إلى رفع كفاءة العمل المهني، فضلاً عن رفع مستوى كفاءة وفاعلية مهنة تدقيق الحسابات، مع مساهمته في

تقليل مخاطر التدقيق وقد توصلت الدراسة الى : حظي مفهوم الأهمية النسبية باهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات الدولية والمهنية للمحاسبين والمدققين لترشيد خطوات أعضائها نحو اتخاذ قراراتهم وتخطيط مهماتهم وتنفيذها ثم كتابة تقاريرهم ومراجعتهم لمسؤولياتهم القانونية والأدبية.

لابد من مراعاة الأهمية النسبية عند إعداد التقارير الخاصة بتدقيق العمليات المختلفة في الوحدات الاقتصادية المختلفة يجب ان يولي المدقق عناية واهتماماً متزايداً خصوصاً في حال زيادة نسبة المخاطر فيها بغض النظر عن قيمتها المؤثرة على القوائم المالية المعروضة ٣. تتعلق بشكل كبير تقديرات الأهمية النسبية في مجال التدقيق ومراقبة الحسابات بمسألة مراعاة أخطاء التدقيق والعلاقات الخاصة بمخاطر التدقيق التي يجب على المدقق أن يولي اهتماماً متزايداً لتحديد ما يمكن من إبداء رأيه السليم حول عدالة ومصداقية القوائم المالية المعروضة.

2. دراسة أمينة ونيسي و سلسبيل فحومة دور الأهمية النسبية والخطر في جودة التقارير المالية

- مراجع الحسابات - 2021

و التي جاءت طرح مشكلة البحث كالاتي : إلى أي مدى يؤدي تطبيق الأهمية النسبية والخطر إلى جودة التقارير المالية؟ وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

إلى أنه يوجد ارتباط وثيق وإيجابي بين الأهمية النسبية والخطر وتأثيرها على جودة التقارير المالية، وهذا ما ساعد المراجع على جمع الأدلة الكافية بأفضل وأكفأ طريقة ممكنة.

أما عن التوصيات : لقد تم التوصل إلى إثبات الفرضيات وتحصلنا على النتائج مما أدى إلى اقتراح

التوصيات التالية:

- ضرورة إجراء دورات تدريبية للمراجعين لإعطائهم تصورات نظرية مثل الأهمية النسبية

وتقدير الخطر.

- تخصيص دورات لشرح معايير المراجعة وخاصة المعايير الجزائرية للمراجعة حتى يتسنى على المراجع أن

تكون الخلفية النظرية كي يتمكن من أداء مهامه على أحسن وجه.

- ضرورة أن يولي المراجع الأهمية الكبيرة للأهمية النسبية والخطر عند القيام بمهامه، ألن ذلك سيؤدي إلى التأثير علة جودة التقارير المالية.

- الأهمية النسبية والخطر تعد جزء من إعطاء العناية المهنية الكافية للمراجع وبالتالي فهي من الأسس الأولى لعملية المراجعة.

3. دراسة انتصار حسين علي عبد الهلال 2016 بعنوان: " لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية "

تناولت الدراسة لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن تقارير المراجعة التقليدية التي تهتم بالجانب المالي فقط وقد نفي بحاجة مستخدمي التقارير مما تتطلب الأمر تفعيل لجان المراجعة في إطار الحوكمة التي تساعد في زيادة جودة التقارير المالية، تنبع أهمية الدراسة أن المصارف لديها فرصة الاستفادة من المزايا الهائلة التي توفرها لجان المراجعة في ظل الحوكمة، وبسبب المستجدات المختلفة والمتغيرات فإن وجود لجان المراجعة بمجالس الإدارات في تحدي مستمر لمواكبة المستجدات وإرضاء تطلعات مستخدمي التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم النظرية للجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات بشكل عام ودورها في جودة التقارير المالية.

4. دراسة لعواد عبد الفتاح دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لشركة ذات أسهم المطاحن الكبرى للجنوب GMS لولاية - بسكرة

و التي طرحت الإشكالية التالية : كيف تساهم المراجعة الخارجية في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وقد تم أخذ عينة عشوائية بشركة المطاحن الكبرى الجنوب بسكرة و التي كان عددها 60 و قد تم التوصل إلى النتائج التالية :

وضع برامج لتوعية العاملين حول الرقابة الداخلية وتحسينهم بضرورتها داخل الشركة (ذ،أ)

ودورها الفعال .

الاهتمام بالتقارير التي يعدها المراجع الخارجي وخاصة فيما يخص جانب الرقابة الداخلية ومحاولة

تجسيده على أرض الواقع لأقصى حد .

خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل الشركة (ذ،أ) للوصول للعناية المهنية المطلوبة .

5-دراسة شريقي عمر 2013 ،التنظيم المهني للمراجعة" دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية" هدفت الدراسة إلى التعرف على التنظيم المهني السائد لمهنة المراجعة في ثلاثة بلدان وهي الجزائر وتونس والمملكة المغربية، ومن ثم إجراء دراسة مقارنة لعناصر التنظيم المهني للمراجعة بين هذه البلدان، وكنتيجة توصل إلى أن البلدان موضوع الدراسة تشترك في الجانب التاريخي للمهنة، حيث مورست المهنة في هذه البلدان وفقا للقوانين الفرنسية قبل استقلالها، كما أن المهنة تمارس حتى الوقت الحالي في هذه البلدان باللغة الفرنسية، ومن خلال دراسة المقارنة لعناصر التنظيم المهني للمراجعة في هذه البلدان يوجد اتفاق كبير بينهم فيما يخص عناصر الإطار العام ممارسة المهنة كما هناك اختلاف من حيث المعرفة المتخصصة للمراجعين.

6.دراسة عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة 2010/2009 ، التكامل بين المراجعة

الداخلية والمراجعة الخارجية" دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG معني وحازم حسن وشركاهم- محاسبون قانونيون. - وإدارة المراجعة الداخلية في البنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية "هدفت الدراسة إلى تحديد مجالات وأوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومدى استفادة كل منهما من عمل الآخر، وتوصلت في النتائج بأن مجالات التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي واسعة ويتحدد مستوى التكامل بين عمليهما نتيجة تقييم كل منهما لعمل الآخر، ودرجة الثقة المتبادلة بينهما.

7.دراسة رابح بلال ،تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات

الاقتصادية" دراسة عينة من المراجعين الداخليين"، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، وكنتيجة توصل إلى أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية يقوم المراجع من خلالها بتقييم واختبار مدى تماشي النظام الذي تدير عليه المؤسسة مع متطلبات الإدارة والعمل على تحسينه من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي يقدمها لها. ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها: أننا حاولنا قدر الإمكان إظهار دور المراجعة الخارجية في تقييم الرقابة الداخلية،

وهذا من خلال معرفة علاقتها بنظام الرقابة الداخلية و تأثيرها على عملية المراجعة الخارجية والتي جسدتها الإشكالية التي قمنا بطرحها .

المطلب الثاني : أوجه الشبه والاختلاف

في الحقيقة أننا و رغم الشح الواضح لدراسات المشابهة لدراستنا فقد حاولنا التوصل الى بعض الدراسات التي يمكن أن تتناسق مع دراستنا و يمكن أن نجد أوجه تشابه بينها فقد وجدنا فقط دراسة واحدة التي و بالتقريب تكون مشابهة من حيث المتغير المتمثل في الأهمية النسبية فقط دراسة واجدة توصلنا إليها و هي دراسة أمينة ونيسي و سلسبيل فحومة دور الأهمية النسبية والخطر في جودة التقارير المالية ، أما عن باقي الدراسات فقد وجدنا أنها تشابه مع مبحثنا في المتغير التابع و هو عملية المراجعة التي وجدنا منها الكثير نظرا لأهميتها أما عن الاختلاف فلم نستطع التوصل الى دراسة تحمل نفس المتغيرين التابع و المستقل بل وجدنا أغلبها عن المراجعة فيما لم نجد عن الأهمية النسبية إلا القليل .

الفصل الثاني الدراسة الميدانية

دراسة حالة إتورقلة

✓ المبحث الأول تقديم اتصالات الجزائر الجراحية الضياء محل
الدراسة

✓ المبحث الثاني : مناقشة وتحليل النتائج الدراسة

تمهيد

نحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري ؛ فيما يخص الأهمية النسبية و دورها في تفيل عملية المراجعة من خلال تم الحصول عليه من نتائج من خلال البرنامج و كذا تحليل هذه المعطيات و تحليل الفرضيات و في بداية هذا الفصل سنلقي الضوء على المؤسسة كحالة لدراسة .

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية - ورقة-

يتم من خلال هذا الفصل التعريف على اتصالات الجزائر المديرية العملية . ورقة ،، حيث يتم فيه تبين خصوصية الوضع التسييري لها، الذي يقوم فيه بالتعريف بمهام دائرة المالية والمحاسبة ومدى اهمية المسير المالي في تحكمه في الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال مبحثين الذي فيهما نستعرض نشأة المؤسسة والإطار القانوني لها وهيكلها التنظيمي واهم أهدافها المسطرة.

حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث الى نشأة اتصالات الجزائر وإطارها القانوني كما سنتعرف على المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول : نشأة اتصالات الجزائر والإطار القانوني لها.

أولا : نشأة اتصالات الجزائر.

بسبب التسارع الذي تشهده تكنولوجيا الإعلام والاتصال قامت الدولة الجزائرية منذ 1999 بتعديلات في القطاع البريد والمواصلات وقد كان هذا بسن قانون جديد للقطاع في شهر اوت 2000م، حيث جاء القانون لفصل أنشطة البريد عن أنشطة الاتصال حيث الأول ممثل في "بريد الجزائر" والثاني في اتصالات الجزائر.

نص القرار 3/2000 المؤرخ في 05 اوت 2000 على استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر التي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة اتصالات في الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أو كلت له مهمة المراقبة.

- الإطار القانوني:

هي مؤسسة عمومية اقتصادية حديثة النشأة، تأسست بموجب القانون 3/2000 المؤرخ في 05 اوت وقد فرض هذا القانون لمؤسسة اتصالات الجزائر نظاما اساسا لمؤسسة عمومية اقتصادية مسماة ب " اتصالات الجزائر" شركة ذات اسهم برأسمال قدره 115.000.000.000,00 الف دينار جزائري بدأت رسميا نشاطها منذ 01 جانفي 2003، لها مواقع متعددة ومديريات عملياتية منفصلة تشرف على نشاطات

تمارس في مواقع جغرافية مختلفة تعمل تحت وصايتها 13 مديرية جهوية وهي: الجزائر العاصمة، الشلف، وهران، عنابة، قسنطينة، سطيف، بشار، ورقلة، الاغواط، البليدة، تيزي وزو، تلمسان، باتنة.

ومن بين المديرية العملية اخترنا المديرية العملية - ورقلة - .

مؤسسة اتصالات الجزائر عبارة عن شركة محتكرة من طرف الدولة فهي ادارة عمومية وفي نفس الوقت مؤسسة خدماتية ذات طابع تجاري، وتعتبر ثالث وحدة تنظيمية، حيث تقوم بجملة من المهام والتنسيق بين كل الوكالات التجارية التابعة لها. تسعى الدولة الى توزيع وزيادة مهامها وسلطتها لتمكين من تسيير أنشطتها بنفسها دون العودة الى المديرية الإقليمية مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الكلي للمؤسسة وكانت تقوم بتسيير خمسة وكالات تجارية وهي: ورقلة، حاسي مسعود،حي النصر، تقرت، تماسين وفي سنة 2023 تم انشاء مديرية عملية تابعة للولاية الجديدة تقرت وبهذا تم ضم إليها كل من الوكالات التجارية تقرت و تماسين .

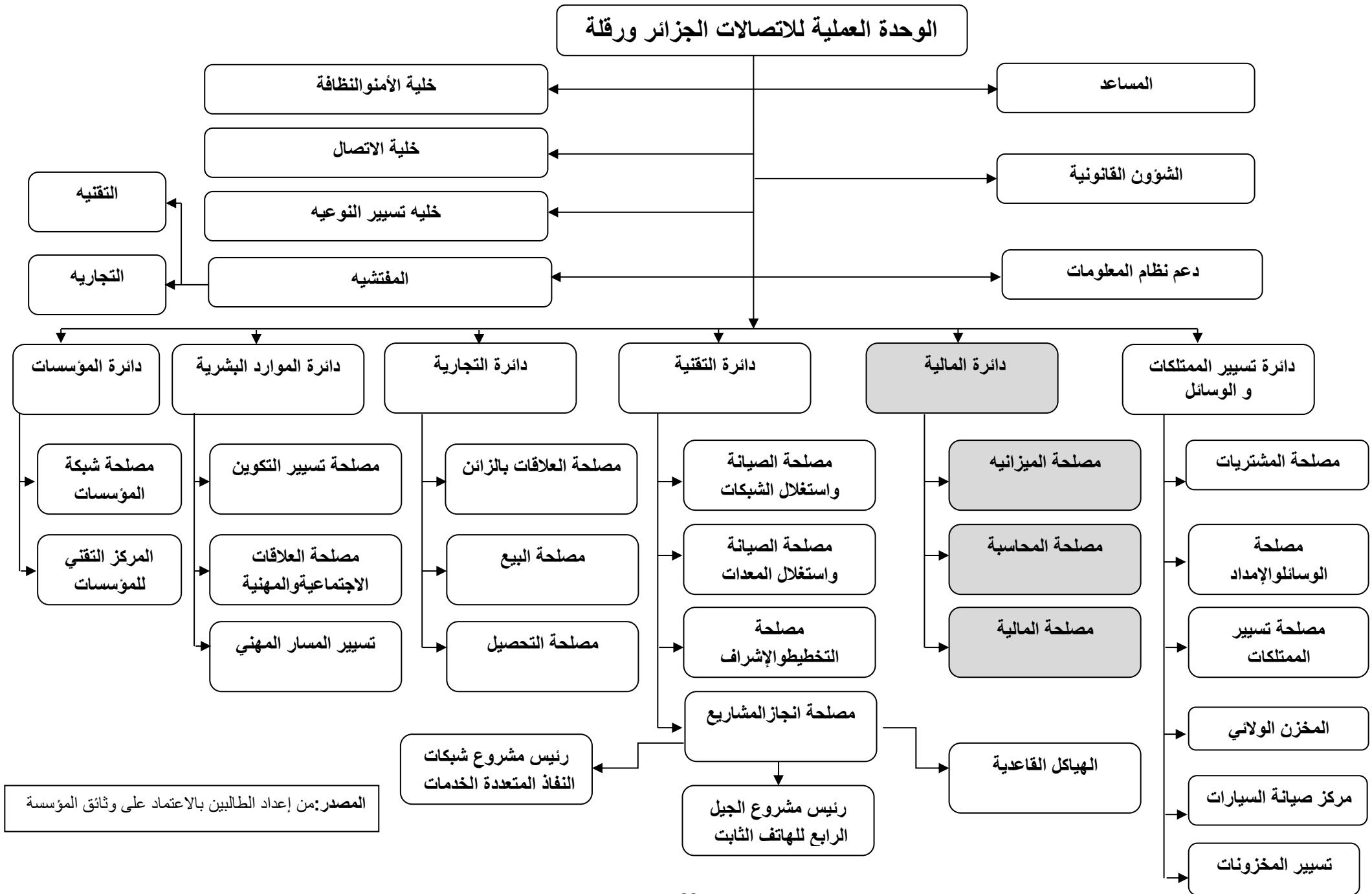
وهي تحتوي على دوائر ومصالح رئيسية هامة جدا، وتقع هذه الوحدة في شارع "روابح عبد الرحمان" ورقلة.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لاتصالات الجزائر المديرية العملية - ورقلة - :

هو عبارة عن مجموعة من الدوائر المالية، المادية والبشرية هدفه هو تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة، و عليه تعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة على بنية وظيفية متطورة التي تربط بين الدوائر ومختلف المصالح مع وجود علاقة تكاملية فيما بينها كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01/1:الهيكل التنظيمي لاتصالات الجزائر المديرية العملية - ورقلة -

مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر العملية – ورقة -



• من اهم الموردين الذين تتعامل معهم الشركة:

1. بالنسبة لأشغال : ربط الشبكة الهاتفية مؤسسة مبنية علة اساس اتفاقية مع مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، على اساس دفتر شروط موحد بأسعار موحدة تمت صياغته على المستوى المركزي ويتم الطلب من المؤسسات التي لديها اعتماد من طرف اتصالات الجزائر؛
2. بالنسبة للمشتريات: الاجهزة، ااث مكنبي، تجهيزات بالحاسوب تتم عن طريق مناقصة؛
3. مشتريات البنزين والمازوت: يتم اقتنائها من نפטال ؛
4. بالنسبة للصيانة: هناك مراكز خاصة للصيانة كل واختصاصه (صيانة المبردات، صيانة الكهرباء،...)
5. اما بالنسبة للبناء: هناك مورد من الخارج يتم فيه برم اتفاقية مع مكاتب دراسات.

• اما المنافسين فليس للمؤسسة من ينافسها، فهي واهم المتعاملين من الزبائن هم الافراد وتزويد المنازل بالانترنت وكوابل الهاتف الثابت والمؤسسات التي تحتاج للانترنت والهواتف الثابتة.
*مهام وأهداف مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية . ورقة .:

1. مهامها:

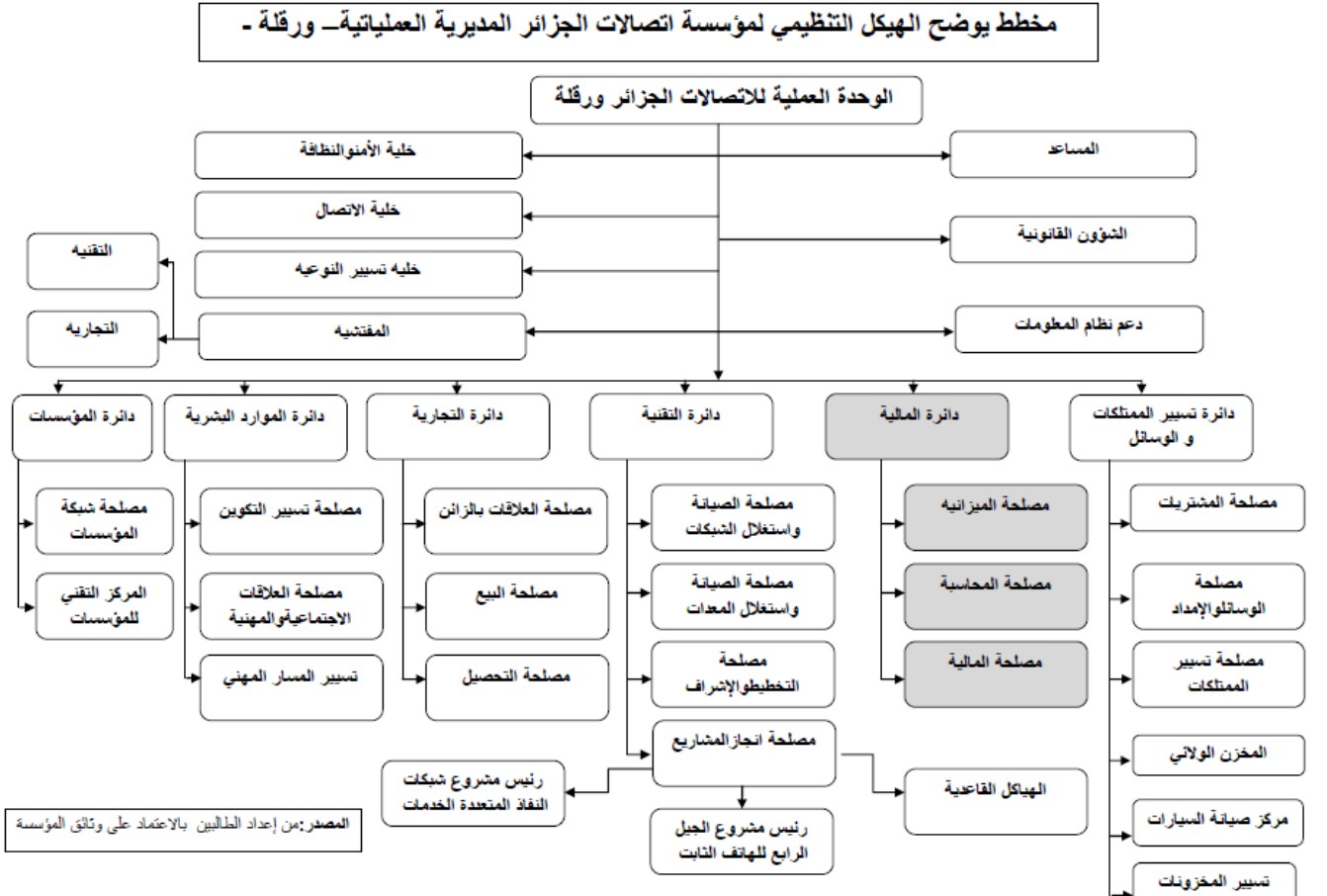
- تقديم خدمات الهاتف النقال؛
- تقديم خدمات الانترنت:-السلكي ADSL؛
- اللاسلكي 4G؛
- صيانة الخطوط الهاتف الثابت.

2. أهدافها:

- ✓ إيصال خدمة الانترنت لكل الافراد والمنازل على التراب الوطني؛
- ✓ تطوير خدمة الانترنت ومسايرتها مع متطلبات والتطور التكنولوجي مثل (4G او ADSL) سرعة التدفق العالي؛
- ✓ تطوير الجانب الفني والتسيير من اجل التحسين في الاداء داخل المؤسسة.

وهي تهتم بتسجيل العمليات المالية والمحاسبية بحيث تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة ومن مهامها أيضا المراقبة المالية والمحاسبية لكافة العمليات التي تكون الوكالة طرفا بها وتنقسم إلى ثلاثة مصالح وهي : مصلحة المحاسبة، مصلحة المالية، مصلحة الميزانية؛

الشكل رقم 02.1: الهيكل التنظيمي لدائرة المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد المخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة

- مهام دائرة المحاسبة والميزانية:

- تعتبر هذه المصلحة مركز مالي ومحاسبي اي مركز تقييد وترتيب المبالغ المالية وتقوم ب:
- وضع مخطط تمويل الميزانية السنوية وذلك بالتنسيق مع مصالح الوحدة والمديرية العامة؛
- المحاسبة العامة لكل العمليات وذلك بالتسجيل اليومي لها طبقا لنظام الوحدة والقوانين المعمول بها؛
- تهتم بتقييم التثبيات الخاصة بالرصيد الذي تملكه الوحدة سواء عقاري او غيره (عملية الجرد)؛
- تحديد التكاليف بصفة عامة، منها التكاليف الفعلية للمنتجات بالموازاة مع المراحل والعمليات الخاصة بها؛

○ تهتم بدفع الأموال للمؤمنين وتضبط المحاسبة الناتجة عن الدخل والصراف للنفقات وكذا تسليم الصكوك للزبائن؛

○ تسوية المعاملات التي تنشأ بين المؤسسة والغير كالعملاء والموردين.

- تقديم مصلحة الدراسة مصلحة المالية:

تشرف مصلحة المالية على ضبط العمليات المالية للمؤسسة التي تربطها مع وكالاتها الأربعة والمؤسسات المالية الأخرى (البنك، البريد،...)، والمتابعة المالية لكل العمليات التي تكون المؤسسة طرف فيها، مسك الصكوك ومتابعة الوكالات، كما تقوم بالدفع للموردين ومتابعة حركة الأموال مع البنك الخاص بالإيرادات والنفقات.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا المبحث الى مجتمع عينة الدراسة و كذا الأدوات و الطرق المتبعة لتحليل عينة الدراسة

المطلب الأول : الدراسة الميدانية لعينة البحث

1. تحديد مجتمع عينة الدراسة

قصد الوصول إلى النتائج المرجوة قمنا باختيار المؤسسة التي تتوفر فيها جميع العناصر المراد دراستها و قد كانت اتصالات الجزائر وحدة ورقلة .

2. مجتمع الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية تمثلت في محاسبين و عمال اتصالات الجزائر الذين كانت استجاباتهم موفقة و قد بلغت عينة الدراسة 50 عينة.

أ. حجم العينة:

العينة ملائمة (ميسرة) تضمنت 60 استمارة استبيان وزعت على 60 فرد. وقد تم استرجاع 50 تم الاستقصاء عليها كلها .

ب. أهداف جمع البيانات :

تماشياً مع الإجراءات المنهجية التي تفترض أنه لبلوغ المصدقية والدقة في البحوث والدراسات ذات الطابع العلمي، يجب بناء أدوات خاصة بالبحث العلمي تساهم في جمع المعطيات والبيانات حول الموضوع المعالج. وانطلاق من هذه الترسمة أفادت هذه الدراسة من أداة دليل الملاحظة المباشرة، دليل المقابلة الحرة واستمارة استبيان.

3. دليل الملاحظة المباشرة

يعرف رشيد زرواتي الملاحظة على أنها مفتاح البحث العلمي فهي تمهد دخول الباحث إلى الميدان وتجعله يتعرف أكثر على مجتمع البحث من الملاحظة المباشرة أداة مساعدة ومدعمة لإجابات المبحوثين، ويتم بطريقة مباشرة ولا يحتكر علي جانب من جوانب الدراسة، وإنما تكون مرحلية أي على مراحل ومتزامنة مع مدة البحث بهدف فهم

وتفسير متغيرات الدراسة وما قد يكون جديد في ميدان الدراسة. منها مثلاً .

✓ جوانب متعلقة بتمكين العاملين .

✓ جوانب متعلقة بالعدالة التوزيعية .

4. المقابلة

هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة. غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة والقيام بسحب عينة كيفية بهدف التعرف بعمق على المستجوبين وكذا بلورة المعطيات البحثية أما أداة المقابلة غير المقننة كآلية منهجية فعالة، وذلك لقدرتها على الغوص في جزئيات الموضوع والتعمق في تفسيره وتحليل الدراسة لدليل مقابلة واحد، أجري مع رئيس قسم المحاسبة و، حيث تضمن أسئلة مختلفة حول أبعاد الموضوع .

5. طريقة جمع البيانات:

ستتطرق في هذا المطلب الى الطرق التي اتبعناها في جمع البيانات وكذا المنهجية المتبعة في التحليل مع محاور الاستبيان .

أ. المنهجية:

تماشياً مع الممارسات المنهجية المعتمدة في البحوث الحالية وفي ضوء أبعاد ومؤشرات الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع العيني لموضوع الدراسة من حيث الحجم وعلاقتها مع ظواهر أخرى والوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره في ظل طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى ، بهدف إبراز العلاقة بين الأهمية النسبية و تفعيل المراجعة .

ب. استثمار الاستبيان

تعتبر الاستمارة التي تعرف في شكلها الأكثر شيوعاً بسبر لآراء. تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة، ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقاً، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية. إن الاستمارة هي وسيلة للدخول في اتصال بالمخبرين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحداً واحداً وبنفس الطريقة بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد .

المبحث الثاني . عرض و تحليل النتائج الدراسة الميدانية

سنحاول عرض ما أسفر عنه الاستبيان وكذا تحليل نتائجه من خلال الجداول المستخرجة من برنامج الإحصاء spss النسخة 23 وكذا إثبات صحة النظريات و الفرضيات المطروحة .

المطلب الثاني دراسة وتحليل النتائج و الفرضيات

سننطلق في هذا المطلب الى مناقشة النتائج التي تحصلنا عليها من مخرجات نتائج العينة .

1.: تحديد خصائص العينة و إثبات صدق و ثبات الدراسة

سننطلق في هذا المطلب إلى إثبات صدق و ثبات الدراسة عن طريق تحليل محاور الاستبانة على البرنامج

الجدول (01) يوضح صدق الدراسة

البيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ
محاور الاستبانة مجملها	20	0,678
المحور الأول	7	0,550
المحور الثاني	6	0,437
المحور الثالث	7	0.453

المصدر من أعداد الطالبين من مخرجات spss النسخة 23

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكمية لفقرات الاستبانة. ومن خلال الجدول السابق تشير العينة أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha \geq 0.05$ ، وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة.

الجدول رقم (02) ثبات العينة

البيان	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرومباخ
المحور الأول	7	0,62
المحور الثاني	6	0,37
المحور الثالث	7	0,43
المجموع	21	0.69

المصدر من أعداد الطالبين من مخرجات spss النسخة 23

يتضح من الجدول أعلاه أن مجموع ألفا كرونباخ لجميع المجالات مرتفع 0.69 هذا يدل على ثبات الاستبانة

جدول 03 يوضح متغير الجنس مع العمر المؤهل العلمي و الخبرة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	58.30
	أنثى	41.66
العمر	أقل من 20-30 سنة	23
	من 30-40 سنة	49
	أكبر من 40 سنة	28
المؤهل العلمي	ليسانس	13
	ماستر	34
	دكتوراه ماجيستر	3
	شهادات أخرى	5
الخبرة	من 5 سنوات	14
	من 5 إلى 10	26
	من 10 من 15	44

16	8	أكثر من 15	
100	50		

المصدر من أعداد الطالبين من مخرجات spss النسخة 23

ما يمكن ملاحظته من خلال توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس فهي 58.30% لذكور و 41.66% للإناث و هي النسبة الأقل؛ أما فيما يخص المتغير العمر هو النسبة العالية للفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة حيث تمثل نسبة 49% من عينة الدراسة ، كما نلاحظ أن ثاني نسبة نسجها كانت في الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة وذلك بنسبة 28% وهي مقاربة للنسبة 23% للفئة العمرية الأقل من 30 سنة ، و هي اقل نسبة نتحصل عليها من أفراد العينة؛ أما المؤهل العلمي فكانت نسبة الدرجة العلمية ماستر هي النسبة الأكثر و قد بلغت 73%؛ أما دكتوراه و ماجيستر و المتغير شهادات أخرى فقد كانت بالتقارب 7% و 5% اما ثانوي و أقل فلم نسجل أي عينة .

جدول 04 يوضح : عناصر المحور الأول الأهمية النسبية			
العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
يوجد فهم واضح لدى محافظ الحسابات بخصوص مفهوم وإجراءات تطبيق الأهمية النسبية	1.72	0.93	80%
تتوقف اعتبارات محافظ الحسابات للأهمية النسبية على حكمه المهني وتتأثر باحتياجات المستفيدين من القوائم المالية	1.72	0.97	92%
يحدد محافظ الحسابات بدقة الأساس الذي يتم من خلاله قياس الأهمية النسبية	1.96	0.97	76%
يأخذ في الاعتبار متطلبات الأهمية النسبية على المستوى الشامل، أي دراستها بالارتباط بالقوائم المالية كوحدة واحدة	1.94	1.39	76%
يحدد محافظ الحسابات بدقة أسس القياس المحاسبي أو شروط الإثبات للبند أو الجزء أو المجموعة	1.76	1.08	90%

يحدد محافظ الحسابات بدقة، درجة الثقة في القياس المحاسبي	1.76	0.83	84%
يحدد محافظ الحسابات بدقة، أهمية البند أو الجزء أو المجموعة للقرارات	1.96	0.84	81%
الاستجابة	1.79	0.83	85%

المصدر من أعداد الطالبين من مخرجات spss النسخة 23

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن حوالي 80% من عينة يوافقون بدرجة عالية على أن اتصالات الجزائر يوفر معلومات كافية عن الخدمات المقدمة أن هناك فهم واضح لدى محافظ الحسابات بخصوص مفهوم وإجراءات تطبيق الأهمية النسبية ؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 1.72 حسب المقياس المستخدم بتشتت قدره 0.6 ضعيف مما يدل على قوة تجانس كبيرة بين إجابات العينة. بالانحراف المعياري المقدر 0.93 ، أما فيما يخص تتوقف اعتبارات محافظ الحسابات للأهمية النسبية على حكمه المهني وتتأثر باحتياجات المستفيدين من القوائم المالية فقد كانت 92% يوافقون عليها بدرجة عالية جدا و بالانحراف المقدر بـ 0.97 من الإجابات المقدمة إلينا من أفراد العينة ، أما بالنسبة يحدد محافظ الحسابات بدقة الأساس الذي يتم من خلاله قياس الأهمية النسبية فلم تختلف عن المتغيرين السابقين و قد بلغت نسبة الموافقة عيها 76% و بالمتوسط الحسابي المرجح 1.96 و هي درجة عالية تشير إليها العينة. أما التحليل التالي الذي يأخذ في الاعتبار متطلبات الأهمية النسبية على المستوى الشامل، أي دراستها بالارتباط بالقوائم المالية كوحدة واحدة فان حوالي 76% من عينة يوافقون بدرجة عالية ؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 1.94 حسب المقياس المستخدم بتشتت قدره 0.6 (ضعيف) مما يدل على قوة تجانس كبيرة بين إجابات عينة الزبائن. بالانحراف المعياري المقدر 1.93 ، اما عن يحدد محافظ الحسابات بدقة أسس القياس المحاسبي أو شروط الإثبات للبند أو الجزء أو المجموعة فقد كانت 90% من الذين يوافقون عليها بدرجة عالية جدا و بالانحراف المقدر بـ 1.08 من الإجابات المقدمة إلينا من أفراد العينة ، أما بالنسبة يحدد محافظ الحسابات بدقة، درجة الثقة في القياس المحاسبي فقد كانت نسبة أقل من المتغيرين السابقين بحيث بلغت حوالي 84% بالمتوسط الحسابي المرجح 1.76 و هي درجة عالية تشير إليها العينة أما عن يحدد محافظ الحسابات بدقة، أهمية البند أو الجزء أو

المجموعة للقرارات فقد كانت نتائجه 81% بالمتوسط الحسابي المرجح 1.96 و انحراف معياري بلغ 0.84 .

جدول 05 يوضح : عناصر المحور الثاني : المراجعة الحسابية			
العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
يوجد إلمام من طرف محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية التي تخص مراحل تطبيق عملية المراجعة	1.68	0.96	% 83
يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية في تخطيط مراحل عملية المراجعة	1.79	0.91	%88
يقوم محافظ الحسابات بتقدير الدرجة المتوقعة للاعتماد على مخرجات نظام الرقابة الداخلية.	1.96	0.97	%76
يقوم محافظ الحسابات بإعداد برنامج التدقيق الذي يمثل خطة مرسومة على مدى النتائج التي توصل إليها المدقق	1.94	0.91	% 83
يحرص محافظ الحسابات على بذل العناية المهنية عند تنفيذ برنامج التدقيق المعتمد	1.82	0.90	%89
يقوم محافظ الحسابات بتحديد مدى ملائمة عرض القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها	1.95	0.93	%79
الاستجابة	1.79	0.83	%85

المصدر من أعداد الطالبين من مخرجات spss النسخة 23

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن نسبة 83 % من عينة يوافقون بدرجة عالية على أن يوجد إلمام من طرف محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية التي تخص مراحل تطبيق عملية المراجعة حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 1.68 حسب المقياس المستخدم بثبتت قدره 0.6(ضعيف) مما يدل على قوة تجانس كبيرة بين إجابات عينة الزبائن .بالانحراف المعياري المقدر 0.96 %، أما عن يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية في تخطيط مراحل عملية المراجعة فقد كانت 88 % من الذين يوافقون عليها بدرجة عالية جدا و بالانحراف المقدر بـ 0.91 من الإجابات المقدمة إلينا من أفراد العينة ، أما بالنسبة يقوم محافظ الحسابات بتقدير الدرجة المتوقعة للاعتماد على مخرجات نظام الرقابة الداخلية. كانت نسبة اقل من المتغيرين السابقين بحيث بلغت حوالي 76 % و بالمتوسط

الحسابي المرجح 1.96 و هي درجة عالية تشير إليها العينة أما عن يقوم محافظ الحسابات بإعداد برنامج التدقيق الذي يمثل خطة مرسومة على مدى النتائج التي توصل إليها المدقق أن نسبة 83 % من عينة يوافقون بدرجة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 1.94 حسب المقياس المستخدم بتشتت قدره 0.6 (ضعيف) مما يدل على قوة تجانس كبيرة بين إجابات عينة الزبائن. بالانحراف المعياري المقدر 0.91 ، أما عن يحرص محافظ الحسابات على بذل العناية المهنية عند تنفيذ برنامج التدقيق المعتمد حسب رأي أفراد العينة فقد بلغت 89 % من الذين يوافقون عليها بدرجة عالية جدا و بالانحراف المقدر بـ 0.90 % من الإجابات ، أما بالنسبة للمظهر الخارجي فيراه معظم الأفراد جيد بحيث بلغت حوالي 79 % الانحراف المعياري 0.93 و هي درجة عالية تشير إليها العينة؛ أما فيما يقوم محافظ الحسابات بتحديد مدى ملائمة عرض القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها و بلغت نسبة الموافقة عليه 83% بمتوسط حسابي قدره 1.76 و هي درجة عالية .

جدول 06 يوضح : عناصر المحور الثالث : دور الأهمية النسبية في تفعيل عملية المراجعة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية عند التحديد الأولى للأهمية النسبية	1.08	0.27	98 %
يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية في تحديد الحكم الأولى على المجموعات الفرعية	1.08	0.27	99 %
يستند محافظ الحسابات إلى الأهمية النسبية في تقدير التحريف الإجمالي في كل مجموعة فرعية	1.18	0.97	99 %
يستند محافظ الحسابات إلى الأهمية النسبية في تقدير الأثر المشترك للتحريف	1.12	0.38	98 %
يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية في مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولى لأهمية النسبية	1.08	0.27	100 %
يقوم محافظ الحسابات بتقييم أثر خطأ على قياس الحسابات وتصنيفها	1.18	0.97	93 %
يستخدم محافظ الحسابات نتائج الأهمية النسبية في تحديد نوع تقرير التدقيق	1.12	0.38	91 %

الاستجابة	1.13	0.43	98.6%

المصدر من أعداد الطالبين من مخرجات spss النسخة 23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية عند التحديد الأولى للأهمية النسبية 98% بمتوسط حسابي قدره 1.08 و لنحرف معياري قدر 0.27 أما عن العبارة الثانية المتمثلة في يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية في تحديد الحكم الأولى على المجموعات الفرعية فقد كانت نسبة 99% و بنحرف معياري قدر 0.27 مع متوسط حسابي بلغ 1.08 أما عن العبارة الثالثة التي طرحت كتالي يستند محافظ الحسابات إلى الأهمية النسبية في تقدير التحريف الإجمالي في كل مجموعة فرعية فقد كانت نسبة 99% و بنحرف معياري قدر 0.97 مع متوسط حسابي بلغ 1.18 . اما عن الفقرة يستند محافظ الحسابات إلى الأهمية النسبية في تقدير الأثر المشترك للتحريف 99% و بنحرف معياري قدر 0.38 مع متوسط حسابي بلغ 1.12 و هذا ما تشير اليه المعطيات ، اما عن الفقرة الموالية يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية في مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولى لأهمية النسبية فقد كانت نسبتها كلية 100% بمتوسط حسابي بلغ 1.08 مع انحراف معياري بلغ 0.27 ، أما عن الفقرة الموالية يقوم محافظ الحسابات بتقييم أثر خطأ على قياس الحسابات وتصنيفها. فقد كانت نسبتها كبيرة كسبقاتها حيث بلغت نسبة 93% مع متوسط حسابي بلغ 1.18 و انحراف معياري قدره 0.97 . لتبقى الفقرة الاخيرة في المحور الثالث التي استدرجناها كمايلي : يستخدم محافظ الحسابات نتائج الأهمية النسبية في تحديد نوع تقرير التدقيق فقد بلغت النسبة 91% بمتوسط حسابي قدره 1.12 مع انحراف معياري 0.38 و قد كانت نسبة الاستجابة لهذا المحور قد بلغت 99% كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه .

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة النتائج و الفرضيات

لقد حاولنا من خلال هذا الموضوع التعرف الأهمية النسبية في تفعيل مراحل المراجعة داخل المؤسسة وذلك عبر الإجابة عن التساؤلات التي تمثل إشكالية البحث وللإجابة عليها قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين الجانب النظري تناولنا فيه أدبيات النظرية الأهمية النسبية و دورها في تفعيل عملية المراجعة ، وبعض الدراسات السابقة التي تندرج تحت سياق هذا الموضوع وفيما يخص الفصل الثاني تطرقنا للدراسة تطبيقية وقمنا بدراسة حالة في مؤسسة اتصالات الجزائر بورقلة و يمكن القول أن الأهمية النسبية لها دور واضح على تفعيل عملية المراجعة داخل المؤسسة و هو ما أثبتته الدراسة من خلال النتائج المتحصل عليها .

1.الفرضية الرئيسية

(-هل هناك دور للأهمية النسبية دور في تفعيل مراحل عملية المراجعة).

2.الفرضيات الفرعية:

مناقشة الفرضية الأولى :

من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال المحور الأول المتمثل في الأهمية النسبية فان هناك أثر ذو دلالة حيث أثبتت المخرجات التي حصلنا عليها لجميع الفقرات أن المحافظ يعطي لاهمية النسبية درجة كبرى من الاهتمام الواضح و هو ما ظهر حليا في الاجابات التي حصلنا عليها في الجدول الخاص بالمحور الأول (لاحظ الجدول رقم 08) لتبث الفرضية و هو ما يتميز به المحافظ مع النائب الخص به حيث يرون أن للاهمية النسبية في المراجعة و الحسابات .

مناقشة الفرضية الثانية :

من خلال النتائج المتحصل عليها الخاصة بالمحور الثاني المتمثل في عمليات المراجعة فان الإجابات المتحصل عليها من خلال الجدول رقم 09 الخاص بالفقرات المدرجة فقد كانت جميع الإجابات ايجابية مع نسبة عالية كلها لجميع الفقرات التي تناولناها في هذا المحور لتثبت الفرضية المدرجة حول الأهمية الكبرى التي يوليها محافظ الحسابات مع مساعديه لعمليات المراجعة الخاصة بالمؤسسة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة و هو أمر يولونه أهمية كبرى حيث يرون ان المراجعة تكون من أهم ما يمتاز به المحافظ و الموظفين نظرا لأهميتها الكبرى .

مناقشة الفرضية الثالثة :

من خلا ما تناولنه في الفرضيتين السابقتين و المعطيات التي تم الحصول عليها من خلال المخرجات في الجدول رقم 10 الخاص بال محور الثالث المتمثل في الأهمية النسبية و دورها في تفعيل المراجعة الحسابية فقد أشارت جميع الإجابات لكل الفقرات السبع الخاصة بال محور بالإيجاب و بنسبة عالية جدا حيث كانت النسبة الأقل لم تنخفض تحت 93 % أما عن النسبة الاعلى فقد بلغت النسبة الكلية لتثبت مرة أخرى الفرضية المدرجة حول دور الاهمية النسبية في تفعيل المراجعة الحسابية و بدرجة عالية .

مناقشة الفرضية الرئيسية :

من خلال النتائج المتحصل عليها في الفرضيات السابقة الثلاث نلاحظ أن الدراسة أثبتت صحتها جميعا لتثبت الفرضية الرئيسية و المطروحة على السياق التالي هناك دور للأهمية النسبية في تفعيل عملية المراجعة و هو ما اثته الفرضيات الفرعية لتثبت من خلالها الفرضية الرئيسية حيث أن الأهمية النسبية لها دور فعال في تفعيل عملية المراجعة و الحسابات للمحافظين و المحاسبين و تعد أمرا مهم في عملية التدقيق بالنسبة للمؤسسات و الشركات للمحافظة عليها .

اقتراحات و توصيات :

من خلال ما تحصلنا عليه من دراستنا هذه نستخلص بعض التوصيات التي نقترحها عليكم والتي نستدرجها كتالي :

- ✓ الاهتمام بموضوع التدقيق و المراجعة الحاسبية .
- ✓ يجب على المحافظين و المحاسبين أخذ الأهمية النسبية بعين الاعتبار لمساعدتهم في ضبط أمورهم و حساباتهم
- ✓ كسابقتها يجب عليهم أن يولوا درجة اهتمام كبير للمراجعة الحسابية و التدقيق
- ✓ الإكثار بموضوع الأهمية النسبية خاصة في ظل شح هذا الجانب على عكس المراجعة الحسابية و التدقيق
- ✓ - التوجيه المستمر للعمال نحو أفضل الطرق التي من خلالها يتم تجنب الوقوع في المشاكل

الخاتمة

الخاتمة

في حقيقة الأمر أن الأهمية النسبية في المحاسبة نفس الأهمية النسبية في المراجعة نظراً لأن الأهمية النسبية المحاسبية هي التي تحدد البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي تؤثر في فهم وقرارات الأفراد الذين يستخدمون هذه المعلومات ومن ثم فإن الأمور التي تعد ذات أهمية نسبية في مجال المحاسبة تكون هي نفس الأمور ذات الأهمية النسبية في المراجعة وبالتالي يجب على المراجع مراعاة كيف يكون الدليل مقنعاً بالنسبة لها عند تخطيط عملية المراجعة .

وتتخذ الأهمية النسبية المحاسبية للمعلومات والبيانات من خلال التعرف على إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من هذه المعلومات فالإفصاح عن معلومات تؤدي إلى التأثير على قرارات المستثمرين تعتبر ذات أهمية نسبية محاسبية .

يحتاج المراجعون في مجال تخطيطهم وتنفيذهم لعملية المراجعة إلى إتخاذ قرارات فيما يتعلق بكيفية المضي في العمل والإختيار من بين البدائل في مجال التنفيذ ، إذ يجب عليهم أن يحددوا كيفية إجراء الفحص ومدى ونطاق وعمق الإختبارات وطبيعة وحجم الدليل الواجب الحصول عليه كما يجب عليهم أن يحددوا ردود أفعالهم وتحديد مجالات الفحص التي يجب تطويرها ، وما هي القرارات الأولية التي ينبغي تعديلها المتعلقة بالأدلة المطلوبة كنتيجة لما اكتسبوه من معرفة خلال عملية الفحص ، وفي الأخير عليهم أن يحددوا ما الذي يجب أن يحتوي عليه الرأي عند كتابة تقرير المراجعة وأية إجراءات أخرى يجب أن يتخذوها للوفاء بمسئولياتهم بناء على المعلومات التي حصلوا عليها اذا ما تطلب الأمر ذلك. وتتوقف كافة هذه القرارات على مدى أهمية هذه الأمور في ذهن المراجعين وهو ما يطلق عليه في المراجعة بالأهمية النسبية وقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية الأهمية النسبية بما يلي ((تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الإقتصادية لمستخدمي المعلومات وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المكرر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة ، وعلى الرغم من أن المراجع يبدئ الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة إلا أنه يجب أن يقوم بمراجعة حسابات فردية لتجميع الأدلة اللازمة لإبداء هذا الرأي وهذا يعني أن التقدير المبدئي الإجمالي للأهمية النسبية لأغراض التخطيط يجب أن يتم تجزئته إلى قيم توزع على الحسابات الفردية التي تشتمل عليها القوائم المالية موضع الفحص ويطلق على ذلك الجزء من الأهمية النسبية الذي يتم تخصيصه لكل حساب من الحسابات الفردية بالخطأ المسموح به لذلك الحساب .

ويوجد العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتوزيع الأهمية النسبية الإجمالية للقوائم المالية على الحسابات الفردية ، وإحدى هذه الطرق أن يخصص لكل حساب نسبة مئوية من الأهمية النسبية الإجمالية للقوائم المالية على أساس نسبة رصيد هذا الحساب إلى إجمالي أرصدة الحسابات وعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة إلا أن المراجع قد يلجأ إلى طرق أخرى وذلك للاعتبارات التالية:

- 1- احتمال وجود تحريفات في الحسابات بدرجة مختلفة فبعض الحسابات يمكن أن تتعرض للأخطاء بدرجة أكبر أو أقل من الحسابات الأخرى التي لا يدل عليها رصيدها النقدي بذلك .
- 2- التكلفة المحتملة للتحقق من الرصيد فعادة ما تكون إجراءات مراجعة حساب معين تتطلب جهداً أكبر وتكلفة أكثر مقارنة بحساب آخر .
- 3- قد يعتقد المراجع بناء على خبرة السنوات السابقة أنه توجد حسابات معينة من الممكن أن تتعرض للأخطاء بصورة أكبر وهي تؤدي إلى كوارث بالنسبة للفرد كمراجع أو بالنسبة للمؤسسة .

قائمة المراجع و المصادر

- ✓ د. منهل مجيد أحمد العلي الأهمية النسبية كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل 2008
- ✓ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الداخلية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000
- ✓ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الداخلية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000
- ✓ منهل مجيد أحمد العلي، دور الأهمية النسبية في عمل مراقب الحسابات مجلة تنمية الرافدين العدد ٧١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003
- ✓ عودة أحمد سليمان، العوامل المؤثرة في اختبار عمليات التدقيق في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير محاسبة، جامعة آل البيت، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2009
- ✓ مدونة المحاسب الأول - جميع الحقوق محفوظة ويسمح النقل بشرط ذكر المصدر. يتم التشغيل بواسطة
- ✓ سهام زهار، المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية دورة مبيعات زبائن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع علوم تسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2013.
- ✓ اعمر ستي أحمد، المراجعة الداخلية دورها ومدى نجاعتها في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، فرع مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2008
- ✓ نفس المرجع سابق \كره
- ✓ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة
- ✓ لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010
- ✓ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010

الملاحق



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

وثيقة الاستبيان

أخي الفاضل / أختي الفاضلة :

تحية عطرة،.... أما بعد:

في إطار إعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي موسومة بعنوان:

" دور الأهمية النسبية في تفعيل مراحل عملية المراجعة "

نعرض على حضارتكم استبيان معدة لأغراض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات المتعلقة برأيكم الشخصي حول الموضوع، وإن مشاركتكم في الإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل كامل وبدقة وموضوعية سوف يساعدنا على تحقيق أهداف الدراسة، ونود أن نتقدم لكم بوافر الشكر والامتنان سلفا لأنكم ستخصصون جزءا من وقتكم الثمين بالإجابة على فقراته بوضع علامة (x) أمام الخيار المناسب، علما أن إجابات الاستمارة لا تستخدم إلا أغراض البحث العلمي، وسيكون التعامل مع الإجابات بسرية تامة.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الملحق رقم 01

المحور الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

1-المستوى الدراسي: ليسانس ماجستير دكتوراه

شهادة مهنية

2-الوظيفة: محافظ حسابات مساعد محافظ حسابات

3-الخبرة أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 من 10 إلى 15

أكثر من 15

المحور الثاني: الأهمية النسبية

الرقم	العبرة	موافق	غير موافق	محايد
4	يوجد فهم واضح لدى محافظ الحسابات بخصوص مفهوم وإجراءات تطبيق الأهمية النسبية			
5	تتوقف اعتبارات محافظ الحسابات للأهمية النسبية على حكمه المهني وتتأثر باحتياجات المستفيدين من القوائم المالية			
6	يحدد محافظ الحسابات بدقة الأساس الذي يتم من خلاله قياس الأهمية النسبية			
7	يأخذ في الاعتبار متطلبات الأهمية النسبية على المستوى الشامل، أي دراستها بالارتباط بالقوائم المالية كوحدة واحدة			
8	يحدد محافظ الحسابات بدقة أسس القياس المحاسبي أو شروط الإثبات للبند أو الجزء أو المجموعة			
9	يحدد محافظ الحسابات بدقة، درجة الثقة في القياس المحاسبي			

			10	يحدد محافظ الحسابات بدقة، أهمية البند أو الجزء أو المجموعة للقرارات التي يتخذها المستفيدون من القوائم المالية
--	--	--	----	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------

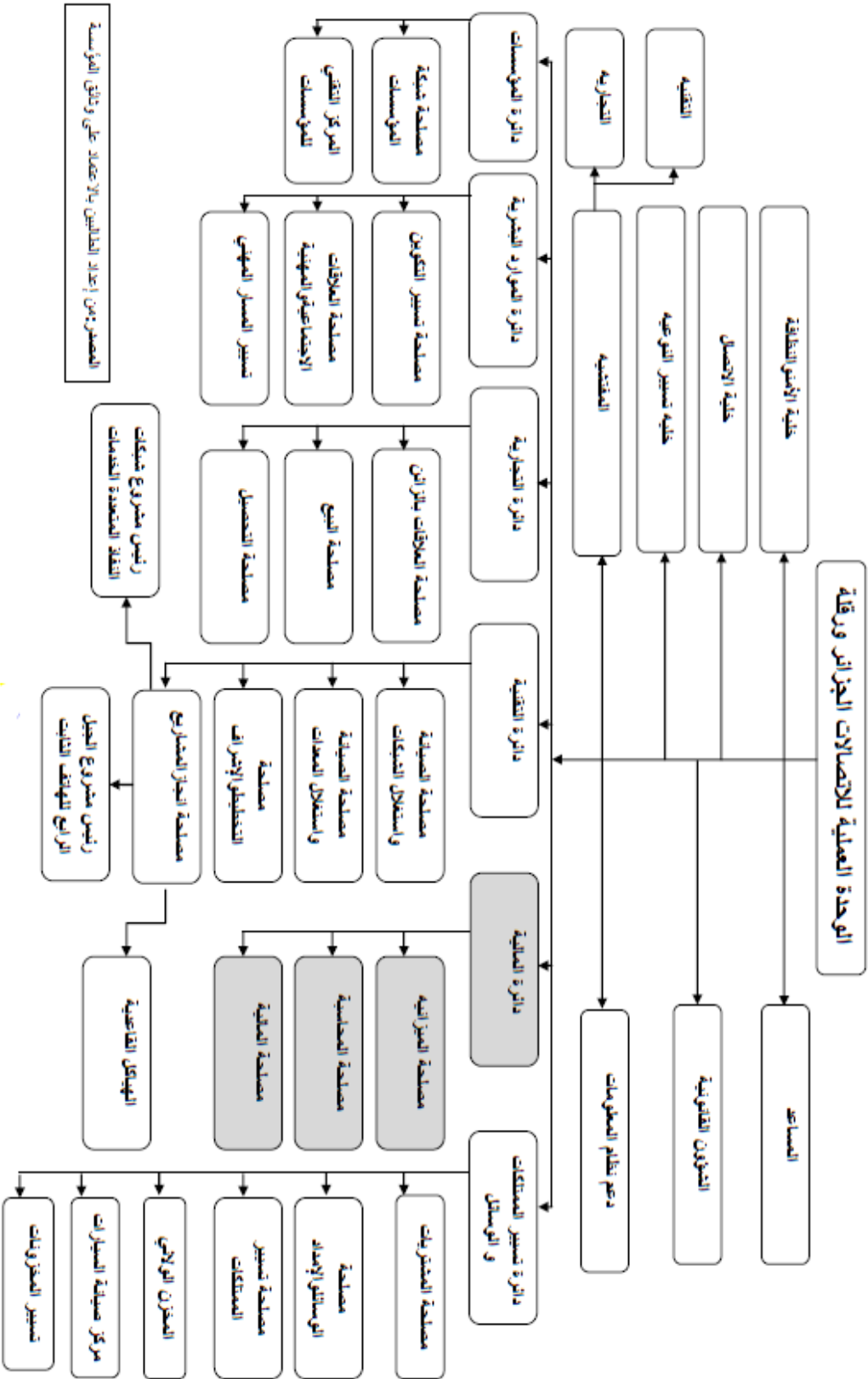
المحور الثاني: مراحل عملية المراجعة

لا	نعم	العبرة	الرقم
		يوجد إمام من طرف محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائية التي تخص مراحل تطبيق عملية المراجعة	11
		يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية في تخطيط مراحل عملية المراجعة	12
		يقوم محافظ الحسابات بتقدير الدرجة المتوقعة للاعتماد على مخرجات نظام الرقابة الداخلية.	13
		يقوم محافظ الحسابات بإعداد برنامج التدقيق الذي يمثل خطة مرسومة على مدى النتائج التي توصل إليها المدقق	14
		يحرص محافظ الحسابات على بذل العناية المهنية عند تنفيذ برنامج التدقيق المعتمد	15
		يقوم محافظ الحسابات بتحديد مدى ملائمة عرض القوائم المالية والإيضاحات المتتممة لها	16

المحور الثالث : دور الأهمية النسبية في تفعيل عملية المراجعة

الرقم	العبارة	موافق	غير موافق	محايد
17	يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية عند التحديد الأولي للأهمية النسبية			
18	يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية في تحديد الحكم الأولي على المجموعات الفرعية			
19	يستند محافظ الحسابات إلى الأهمية النسبية في تقدير التحريف الإجمالي في كل مجموعة فرعية			
20	يستند محافظ الحسابات إلى الأهمية النسبية في تقدير الأثر المشترك للتحريف			
21	يبدل محافظ الحسابات العناية المهنية في مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولي لأهمية النسبية			
22	يقوم محافظ الحسابات بتقييم أثر خطأ على قياس الحسابات وتصنيفها			
23	يستخدم محافظ الحسابات نتائج الأهمية النسبية في تحديد نوع تقرير التدقيق			

مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر - ورقلة -



قائمة المحكمين

إسم الأسناذ	الرقم
البروفيسور . خمقاني بدر الزمان	01
الدكتور . خمقاني عبد الهادي	02
الدكتور بضياف عبد الباقي	03